١٠٩٧



صاحب الجلالة يوجه رسالة بمناسبة الذكرى الفضية لتأسيس منظمة التعاون الوطني

وجه صاحب الجلالة رسالة ملكية الى الشعب بمناسبة الذكرى الفضية لتأسيس التعاون الوطني تلتها صاحبة السمو الملكي الأميرة للا عائشة بمسرح محمد الخامس بالرباط، حيث ترأست سموها انطلاق الاحتفالات بهذه المناسبة، وهذا نص الرسالة الملكية :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

شعبي العزيز

في مثل هذا اليوم، ومنذ خمس وعشرين سنة مضت، وضع أبو الأمة المغربية ورائد تحريرها والدنا رضوان الله عليه طابعه الشريف على الظهير المؤسس للتعاون الوطني، فحقق بذلك أمنية غالية طالما داعبت نفسه الطيبة الكريمة، وحلما عزيزا طالما راود قلبه الكبير قبل منفاه وخلاله وبعده، فكانت مؤسسة التعاون الوطني تلك، أول هيكل اجتماعي رأى النور في مملكتنا السعيدة، فأعلن بذلك أول معركة في الجهاد الأكبر الذي بشر به في خطاب عودته الميمونة من المنفى الطويل السحيق.

ولعمق ما كان يشعر به جلالته طيب الله ثراه نحو هذه المؤسسة الاحسانية من عطف وحدب، فإنه أسند رئاستها الفعلية الى فلذة كبده أختنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا عائشة، فضرب بذلك مثلا من أروع الأمثال لما يجب أن تكون عليه الفتاة المغربية العصرية من حب للخير وانصراف الى العناية بمن هم أرق حالا وأقل حظا بين أعضاء أسرتنا المغربية الكبيرة.

ولم يكن ذلك إلا دليلا عمليا على ما كان يغمر قلبه الرحيم من رحمة بالفقراء والمعوزين، ورأفة بالعجزة والمعاقين، وحنان على الأيتام والمشردين.

وكان حضور التعاون الوطني منذ تأسيسه حضورا فعالا وإيجابيا في مختلف الظروف والطوارىء التي عاشها المغرب في بداية الاستقلال، وخصوصا أثناء ما ألم به من كوارث طبيعية لا راد لقضاء الله فيها، مثل زلزال أجدير، وفيضانات الغرب.

كما ساهم التعاون الوطني في هذه المرحلة في إنشاء عدة منظمات اجتماعية واحسانية ساهمت بحظ وافر في التخفيف من حدة البؤس وشدة الحاجة والنهوض بالمجتمع ورفع مستواه.

وبعد أن اختار الله جلت قدرته والدنا المنعم الى جواره، وولانا أمر هذه الأمة شملنا مؤسسة التعاون الوطني بكامل عنايتنا وأحطناها بدائم رعايتنا واهتمامنا ومددناها بأسباب التطور في التنظيم والبرامج حتى يتاح لها الاستمرار والازدهار.

ولم يكن ذلك رعيا منا للأمانة وحفظا للعهد وتنفيذا للوصية الأبوية الغالية فحسب، ولكنه كان في نفس الوقت استجابة لما ورثناه عنه رضوان الله عليه من حب للخير، وتنافس فيه وما لقننا إياه منذ نعومة أظفارنا من قيم إسلامية وإنسانية عالية انحدرت إليه في أصلاب أجداده الميامين من جدنا المصطفى صلوات الله عليه وسلامه.

وشب التعاون الوطني وقوي عوده، فارتأينا إحداث مندوبيات إقليمية تحت إشراف عمالنا لتقريبه من كافة المواطنين المحتاجين في جميع أرجاء مملكتنا، فتضاعفت بذلك فعاليته واتسع نطاق التوزيعات والاسعافات والخدمات التي يقدمها للفئات المحتاجة.

وقد واكب هذا المجهود المبذول على الصعيد الوطني عمل تنظيمي مركزي يهدف الى اخضاع العمل الاجتماعي الى البرمجة والتخطيط إسوة بسائر المصالح والمرافق الحيوية في البلاد.

وبعد مرور عقد كامل على تأسيس التعاون الوطني تبين لنا أن هذه التجربة الرائدة قد كللت بكامل النجاح وحالفها التوفيق في تكوين أطرها الكافية العاملة، وتأكد لدينا أن من بين هؤلاء جنودا مجهولين يعملون في الخفاء من أجل تعميم الخير على الفئات المحرومة في المجتمع، فقررنا توسيع إطار هذه المؤسسة حتى يتناسب مع نموها الطبيعي وحجمها الجديد، وهكذا قررنا سنة 1968 رفع مستوى التعاون الوطني الى مندوبية سامية ووكلنا إليها أمر إحداث سلسلة من الجمعيات والمراكز والتعاونيات والمؤسسات المتعددة الاختصاص، وعهدنا إليها تكوين أطرها المؤهلة ذات الاختصاص العالي في مجال العمل الاجتماعي فحققت مبادرتنا هذه النتائج المتوخاة منها في ظرف وجيز.

ولم تمض إلا أربع سنوات حتى أصبحت المندوبية السامية للتعاون الوطني مؤهلة لتصبح كتابة دولة لدى وزيرنا الأول الى جانب الانعاش الوطني والصناعة التقليدية، فتمكن التعاون الوطني بذلك من إنجاز مشاريع طموحة برز فيها وجه التكامل والانسجام بين المصالح الثلاث ذات الهدف الواحد والتي لا غنى لاحداها عن الأخرى.

وظل التعاون الوطني يسعى الى تحقيق الأهداف التي رسمناها له ناشدا التطور والارتقاء نحو الكمال حتى أصبح الركن الأول في العمل الاجتماعي بالبلاد، فحق علينا أن نرفعه في سن رشده الى مقام أعلى، وهكذا تم ادماجه في وزارة الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية سنة 1974 لما له بهما من اتصال وثيق حيث ما زال يؤدي رسالته الانسانية حتى الآن.

ولم يعد التعاون الوطني في مراحل نموه السريعة يقتصر على تقديم الاعانات للفقراء، بل أصبح يقوم بمهام أكثر جدوى وإيجابية وأعمق أثرا في معالجة المشاكل الاجتماعية، بحيث أصبح يتولى رعاية الأيتام وأطفال المحتاجين ويوفر لهم ظروف التعليم، كما يوفر وسائل التكوين المهني للفتيات والفتيان الذين لم يأخذوا بحظ من التعليم من أجل إنقاذهم من الانحراف والتشرد والضياع.

إلا أن ظاهرة التزايد السريع للسكان في بلدنا بفضل الرعاية الصحية التي تضمنها الدولة للمواطنين وانتشار الوعي الصحي الذي تبثه وسائل الاعلام والتعليم، بحيث تضاعف عدد سكان مملكتنا خلال العشر سنوات الأخيرة، حدّت من قدرة التعاون الوطني على الاستجابة المرضية لكافة مطالب الفئات المعوزة وخصوصا بين سكان البوادي والمهاجرين منهم الى ضواحي المدن الكبيرة، وأثقلت كاهله عن القيام بمهمته خير قيام، وخصوصا بعد أن أخذت موارده الداخلية والخارجية في التناقص، بحيث أصبح في أمس الحاجة الى إعادة النظر في احتياجات هياكله وأطره، والبحث عن الوسائل الكفيلة بمضاعفة دخله وضمان استمرار تمويله.

لذلك أصدرنا أوامرنا لوزيرنا الأول للنظر في احتياجات التعاون الوطني، ومراجعة إطاره القانوني، ودراسة اقتراحات القائمين عليه، وسد ما يعانيه من نقص في الأطر والموارد، وتحسين الأوضاع المادية للعاملين به حتى

يستطيعوا القيام بواجبهم على أحسن الوجوه.

وأهم ما يجب أن تتوجه إليه العناية هو مضاعفة دخل التعاون الوطني وتنويع مصادر تمويله بحيث يصبح في مستوى ما وصلت إليه بلادنا بحمد الله من تطور ونعمة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر عن جزيل شكرنا وتقديرنا لجميع المؤسسات الاحسانية الخارجية في البلاد الصديقة التي ما فتئت تمد يد العون الكريم الى المحتاجين والعاجزين من أفراد شعبنا.

وبهذه المناسبة كذلك نود أن نعرب لجميع العاملين المخلصين في التعاون الوطني عن عطفنا ورضانا لما بذلوه من جهد مشكور وما تحملوه من تضحيات طوال هذه السنين، كما نحثهم على الاستمرار في التضحية والسير قدما في طريق هذا الجهاد الأكبر الموصل الى رضا الله.

وإن دعوتنا هذه ليست موجهة الى القائمين المباشرين على التعاون الوطني وحدهم، بل هي موجهة الى كافة أفراد الشعب المغربي بجميع مؤسساته الحكومية والمالية والحرة لتساهم في دعم التعاون الوطني ومساعدته على أداء رسالته الانسانية خير أداء.

وإننا لنهيب بالطبقة الموسرة على وجه الخصوص برجالها ونسائها وفتياتها وفتيانها أن تتوجه للعمل في هذا الميدان وتهبه بعض الفائض من وقتها فتجعل من بيوتها أندية لتدارس مشاكل الفئات المحرومة ووسائل مساعدتها ومراكز لجمع المواد الغذائية والملابس والأدوية والكتب المدرسية وغيرها والتبرعات المالية والخدمات الاجتماعية وما إليها مما ستتفتق عنه عقولهم من مبادرات وابتكارات توحي بها القلوب الطيبة العامرة بالايمان.

وستجد حرائر النساء من سيدات مجتمعنا أن هذا العمل النبيل هو أجمل ما يمكن أن تتحلى به المرأة وأنقى ما تتزين به وأطيب ما تتعطر به وأنفس ما ستتركه لأبنائها من بعدها.

ولا نستثني من هذا النداء أحدا، فالعاجز عن المساهمة بالمال يستطيع المساهمة بخدماته وتكريس بعض وقت فراغه لمساعدة المحتاجين وزيارة المرضى وتسلية الأيتام وما الى ذلك، والموهوبون من الشباب يستطيعون تنظيم عروض فنية أو مسرحية أو معارض لمنتجات أيديهم والتبرع بدخلها، بل وحتى المتلقي للمساعدة من التعاون الوطني يمكنه المساهمة بالعمل على الاستغناء عن تلك المساعدة بوسيلة أو بأخرى وتركها لمن هو أحوج منه إليها.

وإذا كان مقياس الحضارة في نظر بعض علماء الاجتماع هو عدد ما يتوفر في مجتمع ما من جمعيات إحسانية، فإننا نريد أن يكون المغرب في مقدمة هذه البلاد، وإذا وجدت الارادة وجدت الوسيلة.

ولن يرتاح لنا بال إلا إذا حققنا الهدف الأبعد الذي كان يطمح إليه والدنا المنعم طيب الله ثراه، ألا وهو استغناء جميع أفراد شعبنا عن خدمات التعاون الوطني بما يوفرونه لأنفسهم من رزق يصون كرامتهم ويجعلهم أفرادا مساهمين في بناء مجتمعهم، فنحن كمغاربة لا نرضى أن يعيش عدد من أبنائنا على الصدقات مهما كانت نيات أصحابها، ولا نرضى للتعاون الوطني أن يكون أداة لخلق التواكل أو تشجيعه، بل نريده مدرسة لتعليم الاعتماد على النفس عن طريق تلقين وسائل الكسب النافع للفرد والمجتمع، ولن يتم ذلك إلا بالتوعية الشاملة والمستمرة للفئات الشعبية التي لم تتلق نصيبا من التعليم بفوائد التنظيم العائلي والمنافع الصحية والمادية لأفراد الأسرة الصغيرة المنظمة السعيدة.

ويجب أن ينصب الاهتمام في السنوات القادمة على توسيع دائرة نشاط التعاون الوطني ليشمل البادية والصحراء بشكل خاص، فقد أثبتت تجربة الفترة التي أعقبت الاستقلال أنه لا صلاح لمدن المغرب بدون العناية ببواديه، فيجب تعميم مراكز التعاون الوطني في جميع مناطق التجمع السكاني في البادية، ونشر الوعي الاجتماعي والسكاني بين نسائها وشبابها وتقوية الخلية الاجتماعية والنسيج الخلقي بها حتى يستطيع مقاومة الأوبئة ويحد من انتشارها واستفحالها.

وإذا كنا قد أهبنا بأفراد شعبنا الى الأخذ بزمام المبادرة في هذا الميدان، فإن ذلك صادر عن اعتقادنا أن الادارة لا تستطيع مهما اجتهدت أن تقوم بكل شيء، وقد دلت التجربة الدولية على فشل جميع الأنظمة التي هيمنت فيها الادارة على كل شيء وقتلت روح المبادرة وأحبطت حماس العاملين وطموح الأذكياء وإبداع الموهوبين من أبنائها بقيود الروتين وحواجز المماطلة والتسويف.

وكما نطمح الى تقليص ظل الادارة الى الحد الأدنى الضروري الذي يضمن للمواطنين الأمن والنظام ويتيح له حرية العمل الحر والكسب الحلال، ويشجعه على المبادرة والابداع في الميادين التي تجلب الثروة والخير للبلاد، فإننا نطمح كذلك الى ألا يترك أفراد الشعب زمام المبادرة للادارة وحدها والاعتماد على الموظفين الذين لا تترك لهم أشغالهم اليومية وقتا للتأمل والخلق.

والمغرب — ولله الحمد — مفتوح كما كان دائما للأخذ بجميع المبادرات والتجارب الانسانية الناجحة في المجتمعات القريبة الشبه به، مهما كانت عقائدها الدينية ومذاهبها السياسية، شريطة أن لا تتعارض هذه المبادرات مع عقيدة أبنائه وقيمهم الأخلاقية.

فلا تهمنا العناوين والشعارات بقدر ما تهمنا عوائد التجربة الناجحة على أبناء شعبنا.

ونحن على يقين من أن المغاربة عن بكرة أبيهم سيهبون لتلبية هذا النداء بكل ما أوتي هذا الشعب العريق من عبقرية فذة وكرم أصيل، وكما يتربص الجندي المغربي المجاهد الشجاع لأعداء وحدة وطننا في خنادق صحرائه الغالية مضحيا بأغلى ما يملك من أجل حمايتها وبقائها مغربية الى أبد الآبدين، أريد أن يتربص جنود الجهاد الأكبر في مدن المغرب وقراه لركائز التخلف الثلاث : الفقر، والجهل، والمرض. فالمومن للمومن كالبنيان يشد بعضه بعضا « وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »، « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون » صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بفاس في يوم الثلاثاء 3 رجب عام 1402 هجرية الموافق 27 أبريل 1982 ميلادية.

الحسن الثاني